في النقد لا قيمة للهنافع ويشترط في ديانة
قيمتي بان يوفيه اجود منه لغرره وتفسخ الزراعة
بدين يحوج الى بيعها ان لم ينبت الزرع لكن يجب
ان يستر في الزرع ديانة اذا عمل كما مر اما اذا
نبت ولم يستحصد لم تفسخ الارض لتضلف حتف
الزرع حتى لو جاز فانبات مضت المدة قبل ادراك
الزرع فعلى العامل اجرة مثل نصيبه من الارض
الى ادراكه اي الزرع كما في الاجارة بخلاف ما لو مات
احدهما قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل على العا
ملا ووارثه لبقاء العقد استحسانا كما سيجيء في
رجل ارضه الى اخر على ان يزرعها بنفسه وبقره
والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذلك
فعلا على هذا فالزراعة فاسدة ويكون الخارج
بينهما نصفين وليس للعامل على رب الارض في
الشركة فيه والعامل يجب عليه اجر نصف الارض
لصاحبه لفساد العقد وكذا لو كان البذر لاحدهما
من احدهما وثلثه من الاخر والريع بينهما نصفين
او على قدر بذرهما فهو فاسد ايضا لاشتراطه الا
عانة في المزارعة عادة واعلم ان نفقة الزرع
مطلقا يقدر مقضى المزارعة عليهما بقدر الحصص
وان اقل لعينها فكل عمل قبل انتهاء الزرع كسقية
بذر وصونه وحفظ وكري نهر على العامل ولو بلا
شرط فلو انتهاء هي بقي الاشتراك بينهما فيجب عليهما

مونة

مونة كحصاد ودياس كذا في شرح المصنف وحمل عليه
اصل صدر الشريعة فليحفظ فان شرطا على العامل
فسدت كما لو شرطا على رب الارض بخلاف ما لو مات رب
الارض والزرع بقل فان العمل فيه جميعا على العامل
او وارثه لبقاء العقد والعقد يوجب على رب
العامل عملا يحتاج اليه الى انتهاء الزرع كما مر واقوما
قبل البذر باطلة ولم يذكر ايه كما مر وكذا لو فسخت
بدين يحوج بيعي وقع اشتراط العمل كحصاد ودياس
وتسقية على العامل عند الثاني للتفاضل وهو الاصح
وعليه الفتوى ملتقى الغلة في المزارعة فسخ لغا واو
فاسك اماثة في يد المزارع ثم فرغ عليه بقوله
لا ضمان عليه لو هلكت الغلة في يده بلا صنعه فلا
تصح بها الكفالة نفسه لو كفل بحصته ان استهلكها
صحت المزارعة والكفالة ان لم تكن على وجه والا
فسدت المزارعة خانية وثمة في الحكم المعاملة اي
المساقاة فان حصة الدهقان في يد العامل اماثة
واذا قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع بهذا
السبب لم يضمن المزارع في المزارعة الفاسدة ويضمن
يضمن في الصحيحة لوجوب العمل فيها كما مر وهي في يده
اماثة فيضمن بالتقصير في السراجية اكار زرع ارضه
البستي عمدا حتى يبس من وقت ما ترك السقي قيمته
ان في الارض وان لم يكن للزرع قيمة فنقصان الارض
مزروعة وغير مزروعة يضمن نصف ما بينهما فرع

الشرط في المعاملة مع

عليه